الاسلحة النووية

ان اعلان سلطات الجمارك البريطانية في ١٩٩٠/٣/٢٨ عن مصادرتها شحنة من المعدّات الالكترونية، بالغة الحساسية، كانت في طريقها من الولايات المتحدة الاميركية الى العراق، أعاد تسليط الاضواء على النشاط النووي العراقي. فالشحنة المصادرة هي عبارة عن اربعين جهاز توقيت الكتروني، صغيرة الحجم وبالغة الدقة، تستعمل - بالاضافة الى استخدامات علمية أخرى - كصاعق لاطلاق سلسلة التفاعلات اللازمة لتفجير قنبلة نووية. وتعرف هذه الاجهزة باسم Krytrons، ولا تصنع الاّ في الولايات المتحدة الاميركية، ويخضع تصديرها لتصريح خاص من السلطات الاميركية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٠/٣/٢٩). واعتبر المراقبون الغربيون ان الكشف عن هذه الشحنة يشكّل دليلاً جديداً ملموساً على محاولات العراق الجدية في مجال تطوير، وانتاج، اسلحة نووية، وذلك من خلال شراء المعدّات والاجهزة اللازمة لذلك من السوق العالمي، ومن كبار الشركات الغربية والدول الشرقية، على حدّ سواء، بدلاً من محاولة انتاجها داخل العراق (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٤/٤). امّا اسرائيل، فلا يبدو انها فوجئت بهذا الكشف، بل أكدت المعلومات الامنية التي سرّبتها الى الصحافة المحلية ان اسرائيل تتعقب النشاط النووي العراقي منذ العام ١٩٧٩، عندما قام عملاء الموساد في فرنسا بتفجير معدّات نووية كان من المفترض شحنها الى العراق؛ وتبع ذلك مقتل عالم مصري في باريس، بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٤، كان يعمل في مجال النشاط النووي العراقي؛ وأخيراً قصف المفاعل النووي العراقي «اوزيراك» في ١٩٨١/٦/٧، بعد جولة استطلاعية للطيران الاسرائيلي في ١٩٨٠/٩/٣٠ (**معاريف**، ١٩٩٠/٤/٦). ويبدو ان اسرائيل لم تكتف بتدمير المفاعل النووي، بل سعت، أيضاً، الى تطويق أية محاولة للتعاون بين العراق ودول المنطقة في مجال البحوث النووية. فقد ذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية (١٩٩٠/٤/٩)، نقلاً عن «الواشنطن بوست» الاميركية (١٩٩٠/٤/٨)، ان اسرائيل والهند بحثتا، في أوائل الثمانينات، في امكانات التنسيق ضد أي تهديد نووي. وأثارت هذه الاتصالات، التي قامت بها اجهزة المخابرات لدى الطرفين، مخاوف الباكستان، التي أرسلت، بدورها، تأكيداً سرّياً الى اسرائيل بأنها لن تسخّر قدراتها النووية، اطلاقاً، بهدف انتاج «قنبلة اسلامية» يمكن ان تستخدم ضد اسرائيل، على الرغم من العروض الليبية السخية، آنذاك، لتمويل انتاج مثل هذه القنبلة. كما وافقت الباكستان، أيضاً، بهدف ازالة مخاوف اسرائيل، على اقامة علاقات دبلوماسية سرية معها. وفي تلك الاثناء، قام عدد من المسؤولين الاسرائيليين، بينهم مدير عام مكتب رئيس الحكومة آنذاك، ابراهام طمير، بزيارة كراتشي وعقدوا عدداً من الصفقات التجارية، والعسكرية، بين الجانبين. ويبدو ان العراق، وبسبب انشغاله بالحرب مع ايران، لم يحاول اعادة بناء المفاعل النووي حتى العام ١٩٨٧، عندما توجّه الى فرنسا للحصول على مساعدتها في هذا المجال. ولكن امتناع فرنسا عن تقديم هذه المساعدة جعل العراق يتوجّه الى الصين التي كانت تعمل مع الباكستان في مجال التطوير النووي، بالاضافة الى محاولات الاستفادة من الاسواق الغربية. وتستند الجهود العراقية، في المجال النووي، الى كميّة ١٢ كيلوغراماً من اليورانيوم المشبع بقيت سليمة بعد تدمير المفاعل النووي في العام ١٩٨١. ويمكن من هذه الكمية صناعة قنبلة، أو اثنتين (اهرون ليفران، **جيروزاليم بوست**، ١٩٩٠/٤/١٣). امّا اسرائيل، التي ترفض التوقيع على معاهدة الحدّ من انتشار الاسلحة النووية، أو السماح لأية هيئة دولية بمراقبة نشاطها النووي، فان التقديرات العالمية تشير الى امتلاكها عدداً من القنابل النووية يتراوح ما بين ٢٠ - ١٠٠ قنبلة، أو أكثر. وكانت اسرائيل وافقت، في العام ١٩٨٤، على اعادة شحنة من أجهزة التفجير Krytrons الى الولايات المتحدة الاميركية، بعد اكتشاف امرها، على الرغم من ادعائها، آنذاك، بأن تلك الاجهزة كانت لأغراض سلمية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٠/٣/٢٩). وتعتقد اسرائيل بأن الخيار النووي غائب في الطرف العربي؛ فالجيشان، المصري والسوري، لا يملكان اسلحة نووية؛ كما ان السعودية، التي حاولت، في بداية السبعينات، الحصول على سلاح نووي، عدلت عن تلك المحاولة نتيجة ضغوط اميركية. وبالتالي، فان العراق هو البلد العربي الوحيد، حالياً، الذي يحاول «اللعب خارج